الغانم : أبلغتني الحكومة عدم حضورها بسبب تواجد النواب في مقاعدها

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم رفع جلسة المجلس العادية المقررة امس لعدم حضور الحكومة بسبب جلوس النواب على المقاعد المخصصة للحكومة في قاعة المجلس.

وقال الغانم قبيل رفع الجلسة "أبلغتني الحكومة بعدم حضورها جلسة الثلاثاء الممتدة إلى جلسة اليوم بسبب تواجد النواب على مقاعد الحكومة وبالتالي ترفع الجلسة وفقا للمادة (116) من الدستور".

وكان مقررا أن ينظر المجلس في بنود جدول الأعمال المكون من 15 بندا و45 فقرة، والمشتمل على 20 تقريراً للجان البرلمانية المختلفة و9 طلبات تحقيق.
ومدرج على الجدول أيضا 23 رسالة واردة 34 شكوى و3 عرائض بالإضافة إلى مواصلة النظر في الخطاب الأميري الذي افتتح به دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي السادس عشر لمجلس الأمة .

3
Wednesday 9th June 2021 - 15 th year - Issue No.E 3894
الوسط
الأربعاء 28 شوال 1442 هـ/ 9 يونيو 2021 – السنة الخامسة عشر – العدد 3894 E
alwasat.com.kw

أكدوا تمسكهم بضرورة صعود رئيس الوزراء منصة الاستجواب

نواب كتلة الـ 31: لا تعاون مع الحكومة.. والحل بالعودة إلى الشعب

رياض عواد

نواب كتلة الـ 31

عبد الكريم الكندري جالسا على مقعد رئيس الوزراء

عقد عدد من النواب مؤتمرا صحافيا في المركز الإعلامي لمجلس الأمة، أكدوا من خلاله رفضهم تجاوز استجواب سمو رئيس مجلس الوزراء، معتبرين انه بمثابة تنازل عن الصلاحيات الرقابية للمجلس.

وحمل النواب الحكومة مسؤولية تعطيل الجلسات بإصرارهم على الطلب المقدم بتأجيل استجوابات رئيس الوزراء، بما يخالف النص الدستوري مطالبين رئيس الوزراء والوزراء الموجهة إليهم استجوابات بصعود المنصة احتراما لحق المجلس في الرقابة. من جهته طالب النائب د. صالح المطيري رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد ان يفي بوعوده التي أطلقها في الفصل التشريعي السابق حينما أكد على عدم تحويل الاستجواب إلى المحكمة الدستورية أو اللجنة التشريعية أو تحويل الجلسة إلى سرية.

وقال المطيري " يقول الله في محكم كتابه وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا"، مضيفا أن العهود التي كانت في أعناقنا تجاه الوطن والمواطنين علينا أن نوفي بها».

وطالب رئيس الحكومة ان يوفي بالعهود التي أطلقها بالمجلس السابق بمواجهة الاستجوابات، مضيفا "عليك يا رئيس الحكومة أن تصعد وتفند استجوابي والنائب شعيب المويزري المكون من خمسة محاور.»

وأكد ان كل محور منها يستحق أن يسقط حكومة، مضيفا أن " الشعب الكويتي يستحق أفضل من هذه الحكومة وعلينا واجب شرعي، وقد أقسمنا وسوف نوفي بعودنا».

بدوره أكد النائب د. عبدالكريم الكندري حرص كتلة الـ 31 نائبا على سير القوانين وانعقاد جلسات مجلس الأمة دون تقديم أي تنازلات صلاحيتهم الدستورية.

وقال الكندري "ما يجري في الكويت أمر مخطط له، 60 سنة من محاولة تجميد الدستور والعبث بمواده ولكن اليوم الأمر أخطر من ذلك وهو تفريغ مجلس الأمة من أدوات الرقابة أي أن المجلس ببساطة يتحول إلى لجنة وهذا المخطط تستمر الحكومة فيه إلى حلسة اليوم».

واعتبر الكندري أن "غياب رئيس الحكومة ووزراءه بذريعة جلوس النواب في كراسيهم طامة كبرى بأن شخص أوكلت له مهام إدارة الدولة يكون هذا عذره لكيلا يدخل مجلس الأمة"، مؤكدا حرص كتلة الـ 31 نائبا على حضور كل الجلسات الخاصة والعامة وفق ما تقتضيه المصلحة العامة.

وأوضح أن " الطريقة التي اتبعها النواب نوع من انواع الاعتراض السلمي لإجبار رئيس الوزراء على اعتلاء منصة الاستجواب تنفيذا للمادة 100 من الدستور وهي النص الوحيد الذي اعطى للشعب صلاحية إيقاف الحكومة ومحاسبتها، وهي المادة التي إذا ذهبت ذهب الدستور والبرلمان.

وقال " 8 سنوات وهم يديرون الدولة بدون معارضة ووصلنا إلى أن الاحتياطي العام صفر ورئيس وزراء سابق ووزراء يحاكمون والكل يرى أين وصلت الدولة ، ولذلك نحن لم نعطل شيئا ولكننا ببساطة نريد أن تعود الأمور إلى نصابها وأن يطبق الدستور وتسترد الأمة حقها في الرقابة».

وتابع "عندما يقول رئيس مجلس الأمة كيف يحضر النواب الجلسة الخاصة ويطالبون الحكومة بحضورها ولا يريدون أن تعقد الجلسة العامة، هذه الادعاءات وتزييف الحقائق مردود عليها فنحن لا نمنع الجلسة العامة أن تعقد صحيحة وفقا لما نص عليه الدستور ولكن ليس بمزاج الرئيسين، أما تذرع الرئيس في كل مرة بالمادة 116 من الدستور لرفع الجلسات فهذه المادة لا تتحدث عن وجوب حضور الحكومة للجلسات».

وأكد أن " النواب أكثر الناس حرصا على سير القوانين ولجان التحقيق ولكن لا يلوى ذراعهم أو يوضعون أمام الأمر الواقع لتحصين رئيس الوزراء لمدة سنتين».

واعتبر الكندري أنه في حال تعطيل أداة الاستجواب فان الوزير لن يخشى أحد عند الخطأ لغياب الرقابة، مضيفا أنه " لا يوجد منطق بأن تعطل السلطة التشريعية لغياب الوزراء».

وقال الكندري "اليوم هناك حاجز مكون من 31 نائبا يقف أمام زحف الحكومة على مواد الدستور، ونطالب الشعب بمساندة هذا الحاجز لإنه إذا انهار فلن يبقى نص في الدستور إلا وينتهك».

وأفاد بأن النواب لديهم مسؤولية التشريع ولكنهم يعلمون تماما أنهم بلا ادوات رقابة لن يصلوا إلى التشريع، مضيفا "لا يوجد أي ضمان من أنه حال تجاوز بند استجواب رئيس الوزراء بأن يطلب وزير الصحة تأجيل استجوابه الى نهاية الجائحة، معتمدا على الأغلبية العددية مما نخشى معه ان يتحول المجلس إلى مجلس وطني».

استجوابات مستحقة

بدوره حمل النائب د. أحمد مطيع الحكومة مسؤولية تعطيل المجلس منذ جلسة 30 مارس الماضي بسبب طلب تأجيل الاستجوابات المزمع تقديمها قائلا إن "رئيس الوزراء تعهد أمام نواب الأمة أنه "إذا لم أكن على قدر المسؤولية فأنا لا أصلح أن يكون رئيسا للحكومة».

واعتبر أن "عدم حضور الحكومة جلسة اليوم بسبب وجود الأعضاء على الكراسي عذر غير مقبول، ولا يوجد نص في الدستور أو اللائحة تنص على جلوس الوزراء في الصفوف الأمامية».

وقال مطيع إن " المجلس أمامه استجوابات مستحقة، في حين أن النواب عليهم دوران رئيسيان هو التشريع والمحاسبة، ولا نستطيع أن نشرع بسبب تعطيل الجلسات ولا نستطيع المحاسبة للوزراء المقصرين بدءا من رئيس الوزراء والوزراء».

وطالب مطيع سمو رئيس الوزراء والوزراء بمواجهة الاستجوابات قائلا " يكفي ما يحدث من تخبطات ورفع الجلسات غير الدستوري وغير القانون، ونحمل رئيس الوزراء والوزراء المسؤولية بأن يتقوا الله ويصعدوا المنصة».

وأضاف أن " أول الوزراء المطالبين بصعود المنصة وزير الصحة بسبب فشله في إدارة الملف الصحي، مبيناً أن الناس لا تعرف موعد الجرعة الثانية للقاح فضلا عن وصول الجرعات بتعاقدات مشبوهة ومباشرة عن طريق وكلاء محليين».

وأوضح أن " لقاح فايزر تم التعاقد عليه عن طريق المصنع مباشرة، وأخذ الناس لقاحهم في الجرعتين، والناس التي تطعمت لقاح أكسفورد لا يعرفون موعد الجرعة الثانية، وهذا دليل تخبط وزير الصحة».

لا تعاون

واعتبر النائب ثامر السويط ان هناك تجاوز على الدستور من رئيسي السلطتين التشريعية والتنفيذية استحقا على أثره رفض التعاون معهما، مستذكرا تعهدات سمو رئيس الوزراء بخصوص الاستجوابات في الفصل التشريعي الماضي.

واعتبر السويط ان الرساله الشعبيه في ديسمبر الماضي كانت واضحة ولكن للاسف الشديد لم يقرأ رئيس الحكومة وحكومته تلك الرساله الشعبيه ولَم يشكل حكومته استنادا على عناصر واتجاهات المجلس المنتخب الجديد.

سابقة برلمانية

وأضاف ان اعلان 38 نائبا تأييد استجواب رئيس الوزراء سابقة برلمانية، لم تؤخذ بعين الاعتبار بقبوله العودة على رأس الحكومة الجديدة، إضافة على العديد من الرسائل الأخرى منها رفض تمكين هذه الحكومة المتجاوزة على الدستور من اداء القسم ونتيجة الانتخابات التكميلية في الدائره الخامسة والتي فاز بها د. عبيد الوسمي بأرقام غير مسبوقة، معربا عن أسفه من ان كل هذه الرسائل لم تستوعبها الحكومة.

وأوضح ان " المادتين 90 و97 من الدستور حددتا اشتراطات المكان والزمان لعقد الجلسة والنصاب العددي لانعقاد الجلسة اما الماده 116 التي يرددها رئيس المجلس تعبر عن عدم فهم عميق للقواعد الدستورية التي تتحدث عن وجوب الحكومة في التمثيل مؤكدا ان الوجوب يتعلق بالحكومة ولا يتعلق بصحة الانعقاد.

وأشار إلى أن هذه مسأله وان كانت في ظل اعراف سابقة فانه في ظل وجود نص صريح قطعي فانه لا مجال لمساله الأعراف، معربا عن استيائه من تمسك الحكومة بالأعراف في حين تتجاوز نصوص الدستور.

وقال السويط ان " الفقيه الدستوري عثمان عبد الملك رحمه اكد ان شرط صحة انعقاد الجلسة هو النصاب العددي فقط واين مبدء الفصل بين السلطات في المادة 50».

تحالف الرئيسين

وقال النائب فارس العتيبي إن « الشعب الكويتي رأى ما حدث في جلسة اليوم التي هي ليست الأولى التي تهرب منها الحكومة لأسباب واهية دستورياً وقانونياً.

وتساءل العتيبي " هل تحالف الرئيسين يخدم مصالح وقضايا الشعب الكويتي أم مصالح خاصة حولت البرلمان إلى مبنى شبه مهجور بسبب غياب الجلسات"، مؤكدا ان " المشهد السياسي تغير اليوم وهناك رجال دولة تدافع عن الدستور ورجال أخرجهم الشعب في 5 ديسمبر للمحافظة على الدستور والدفاع عن مكتسبات الشعب».

وأضاف ان "هذا التحالف لن يثني النواب عن مواقفهم ودفاعهم عن الدستور"، داعيا إلى تفعيل نص المادة (50) من الدستور والخاصة بالفصل بين السلطات.

وقال العتيبي " أقسمنا على الدفاع عن الدستور وأموال الشعب ومصالحه، والمشهد السياسي تغير، ونحن لدينا قضايا ومصالح الشعب وليست أجندات أو مصالح خاصة، داعياً إلى أن تصل الرسائل واضحة للحكومة».

الانتقام من الشعب

من جهته اعتبر النائب حسن جوهر أن ما نراه اليوم من تعطيل الجلسات والالتفاف على الدستور وكل أشكال المخالفة في الحياة السياسية وقضية تغيير المشهد السياسي إلى غير مجراه الحقيقي له تفسير واحد فقط هو الانتقام من الشعب الكويتي.

وقال جوهر إن " تحالف الرئيسين ينطلق من حالة التذمر وحالة الرسالة التي أوصلها الشعب، فرئيس مجلس الأمة خالف كل المبادئ الدستورية ويحاول أن يفرغ الدستور من محتواه لأنه لم يحصل إلا على 18 صوتا من النواب المنتخبين شعبيا».

وبين أن " رئيس الوزراء الذي يحاول أن يعطل المجلس ويتعذر بكل الحجج الواهية ومنها جلوس النواب في مقاعد الوزراء، يريد أن يوصل رسالة للشعب بأنه هو رئيس الوزراء الوحيد في تاريخ الكويت الذي أصبح ضده 38 نائباً من بداية تكليفه، وبالتالي القضية هي الانتقام من الشعب الكويتي».

تعطيل شئون الدولة

وأضاف جوهر أن "هذا الأمر يولد تعطيل مصالح الناس وتعطيل شؤون الدولة وسوء الإدارة في المرافق الحكومية"، مبيناً أن هذا الأمر يؤثر على وضع الكويت في المؤشرات الرسمية والعالمية والخاصة بمدركات الفساد والتنمية والحالة الإعلامية لدولة الكويت.

وأضاف جوهر إن " الحكومة تتعذر بعدم حضور الجلسات بحجة جلوس النواب على مقاعدها أقول لها يوم الخميس الماضي كان هناك طلب مقدم من 37 نائباً لعقد جلسة خاصة للنظر في الهوية الوطنية، لم يكن هناك أحد من النواب يجلس في مقاعد الوزراء، ولم تحضر الحكومة لأنها لا تريد تمكين الناس من ممارسة الديمقراطية الحقيقية».

وأكد أن " الحكومة لا تريد تمكين الناس من تطبيق المادة السادسة من الدستور بأن الأمة مصدر السلطات، فهذه هي الأسباب الحقيقية للمشهد السياسي».

وزاد " نشعر بالمسؤولية والشعب يستحق ان يكون في حالة أفضل ولكن كل ذلك بسبب تحالف الرئيسين، جميع الشعب الكويتي مثقف دستورياً انظروا إلى موقع مجلس الأمة وانظروا إلى عدد الاقتراحات بقوانين والمشاريع المقدمة من 31 نائباً.»

وبين أن هناك اكثر من 650 اقتراحاً بقانون قدمها النواب في كل ما يتعلق بشؤون المواطنين، وفي المقابل ما هي مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة.

وقال إن الحكومة قدمت قانون الصفوف الأمامية والتي بها الأن عراقيل في الصرف، موضحا أن هذا هو المشهد الحقيقي الذي لا يرتضي رئيس الوزراء أن يخضع له، ونحن نقول له ان " إرادة الأمة فوق كل اعتبار، والأغلبية البرلمانية مستمدة من الرضا والشرعية الشعبية».

وذكر جوهر أنه إذا كان البعض يراهن على الوقت وعلى التخفيف من هذا الضغط الشعبي نقول لهم انتم مخطئين والدليل على ذلك الانتخابات التكميلية التي أجريت في الدائرة الخامسة.

وأضاف أن هذا الاستفتاء والرصيد الشعبي والرئيسان يعلمان علم اليقين بأنه ليس لهما أي رصيد شعبي، ومحاولات الذباب الالكتروني والوسائل الإعلامية مدفوعة الأجر لن تثمر شيء، وما يحدث هو انتقام من الشعب الذي يريد بداية جديدة يستحقها.

وأوضح أن الشباب يريد بداية في بلد كان يشهد له من أقطاب الرياضة والحضارة والتقدم والتنمية والآن وصلوا إلى بوصلة ضائعة في الإسكان والصحة والتعليم وكل مرافق الحياة.

وأضاف أن القلق من المستقبل هو الهاجس الرئيسي الذي يعتصر قلب كل أم وكل أب على مستقبل أبنائهم وذلك بسبب رئيس مجلس الامة ورئيس مجلس الوزراء الذين قاما بتخريب وتعطيل المشهد السياسي ومنع انطلاقة المرحلة الجديدة للديمقراطية الكويتية الحقيقية وتبني الدستور بكل تفاصيله ومبادئه ومكتسباته.

تحصين رئيس الوزراء

وطالب النائب سعود أبو صليب سمو رئيس مجلس الوزراء بسحب طلب تأجيل استجواباته حتى يتمكن النواب من أداء دورهم التشريعي والرقابي .

واعتبر أن " ما يحدث في حق البلد في ظل الوضع الإقليمي الملتهب والوضع الاقتصادي المذري للكويت يستحق ان يتعامل معه رئيس الوزراء بقدر أكبر من الشعور بالمسؤولية، وأقول للشعب ان هناك تعسف من الرئيسين أصبحنا من خلاله (نواب بوديوم) بسبب تصرفاتهم.»

وبين أبو صليب أن مجلس الوزراء ورئيسه غضبوا لأن النواب جلسوا في مقاعدهم بالصفوف الأمامية بينما هناك صفوف أمامية حقيقية في الشارع دخل عليهم العام الثاني من حر وبرد ووباء ولم يشعر بهم رئيس الوزراء وحتى الآن لم يصرف لهم المكافأة».

وأضاف " لا يوجد ما يمنع دستوريا ولا لائحيا من جلوس أي عضو في الصفوف الأمامية بقاعة عبد الله السالم».

وأوضح أنه " يستعد كل جلسة والنائب أحمد مطيع لاستجواب وزير الصحة والمقدم في 30 مارس الماضي ولا يتمكنوا من المناقشة بسبب مسألة تحصين رئيس الوزراء».

وقال مخاطبا رئيس الوزراء" لا تحاسب الشعب فينا فهذا اختيار الشعب الذي قال كلمته في 5 ديسمبر رغم الأمطار وجائحة كورونا وبعض الإجراءات التعسفية لكن في سابقة تاريخية جاء الحضور كثيفا».

وأكد أبو صليب استعداد النواب للعودة للشارع مرة أخرى حتى يقول الشعب الكويتي كلمته تجاه هذه الاحداث .

نقطة اللاعودة

وشدد النائب خالد العتيبي على أن نواب كتلة الـ 31 وصلوا إلى نقطة اللاعودة بعدم وجود أي نقطة تلاقي مع الحكومة الحالية، مبينا أن الحل الأمثل لنزع فتيل الأزمة والخروج من عنق الزجاجة بالعودة إلى الشعب.

وأعرب العتيبي عن استغرابه من اعتراض الحكومة على أعراف أو تقاليد وتقبل في الوقت ذاته بانتهاك الدستور الذي اقسموا على احترامه، مضيفا "مثل هذه الحكومة لا تستحق التعاون وأصبح التعاون معها معدوم».

واستنكر العتيبي وصف نواب الكتلة بالتأزيمين من قبل بعض وسائل الإعلام معتبرا ذلك وصف خاطئ ينتقص من نزاهة وشفافية تلك الوسائل «.

واعتبر ان " التأزيم بدأ في جلسة القسم ومنذ التصديق على مضبطة جلسة افتتاح الفصل التشريعي الحالي إذ لم تكن المضبطة مدرجة على جدول الأعمال ولم يتلوها الأمين العام ، انتهاء بتحصين رئيس مجلس الوزراء.

وأضاف ان "النواب قاموا بدورهم تجاه الانتهاكات التي قام بها الرئيسين واوفوا بتعهداتهم أمام الشعب بأن يحافظوا على المكتسبات الدستورية، معربا عن رفضه "وصف رئيس مجلس الأمة هذه النخبة الطيبة من النواب بأنهم يقعون تحت الإرهاب الفكري وهم يسلكون طريق الحق والفخر والعز».

وأضاف ان "الإرهاب هو ما حدث من ممارسة الضغوط على بعض النواب لا ستقاطبهم وتغيير قناعاتهم"، مؤكدا أنه "لا حل إلا بالحل لإنقاذ البلاد من التعطيل، داعيا أهل الحكمة والعزم لأن يقوموا بدورهم».

واعتبر أن ما تمارسه الحكومة هو هروب من المواجهة لعدم قدرتها على مواجهة الحجة بالحجة.

واعتبر النائب مهلهل المضف ان اي عمل سياسي او نيابي لا يؤدي الى اقرار النظام البرلماني المتكامل فانه عمل لا قيمه سياسيه له وسيزيد الأوضاع سوء.

واضاف " اود ان اترحم على شخصيات كل لها اثر كبير في التاريخ السياسي في الكويت ضحوا من اجل الشعب الكويتي ورسموا خارطة طريق كانهم يقراون المستقبل ويعيشون واقعنا الحالي ومنهم المرحوم يعقوب الحميضي والمرحوم سعود العبد الرزاق والمرحوم عبداللطيف ثنيان الغانم والمرحوم حمود الزيد الخالد الذين كان لهم رؤية مستقبلية وكلمه تعبر عن رأي الأمة».

وتابع " لقد عبروا عن إرادة الأمة في المجلس التاسيسي وتحديدا في لجنه الدستور عندما شددوا على مساله النظام البرلماني ومن خلاله تنبثق حكومة تعبر عن راي الشعب الكويتي ومن خلال دستور 1962». وقال المضف انه "لا مخرج حقيقي للازمه التي تعيشها الكويت والازمات المستقبلية الا في مشروع الديمقراطية الحقيقية باقرار النظام البرلماني ضمن اطر دستور 1962 والتشديد على وجود الدوله المدنية الديمقراطية».

واعتبر ان غياب هذا التوجه يستخدمه الرئيسان للالتفات على الدستور واستخدام أغلبية لا تعبر عن الشعب للهروب من المسائلة الحقيقية ولتعطيل لمشروع الدولة المدنية الديمقراطية.

من جهته قال النائب مبارك الحجرف إن هناك مادتين تنظمان عملية حضور الجلسات وهما المادتان (97) والمادة (116) من الدستور.

وأوضح أن المادة (97) تتعلق بصحة انعقاد الجلسة وشروط انعقاد الجلسة وهي بأغلبية الأعضاء، فيما المادة (116) تكلمت عن التمثيل الحكومي برئيس الوزراء أو بعض وزرائها.

وأضاف الحجرف إنه تطلب وجود أحد أعضاء الوزارة في الجلسات لسبب تاريخي تدعيه الكثير من الحكومات، ولكن أساسه كان بسبب ظروف الطقس في القرون الوسطى التي تتطلب وجود وزير واحد لنقل ما دار في البرلمان إلى الحكومة، وهذا الأمر انتفى لوجود وسائل التواصل الحديثة.

وذكر الحجرف أن المادة 106 ليس لها داعي الآن لأنهم لم يحضروا من الأساس، الأمر الذي يؤكد أنه لا إصلاح حقيقيا في الكويت إلا برحيل الرئيسين.

وأضاف" نحن نرى الشارع وتوجهاته ولذلك التعاون معهما أصبح من الماضي"، مؤكدا ضرورة المحافظة على مكتسبات الشعب، وألا يكون النواب أداة لوأد مكتسبات الشعب.

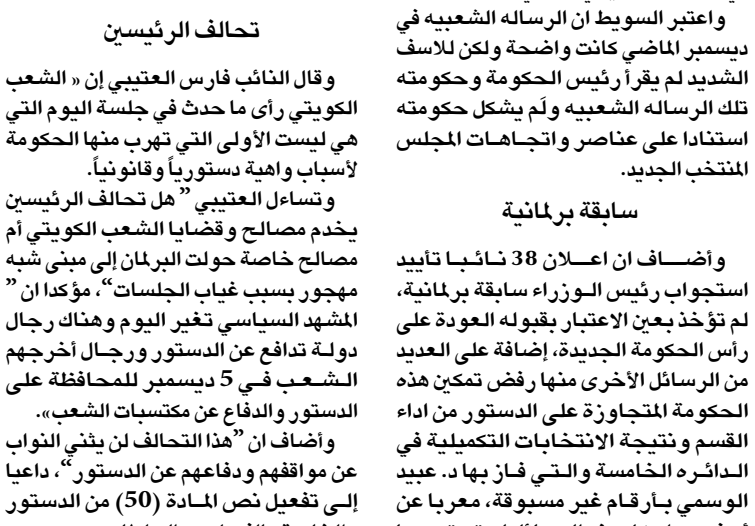
الكندري والمونس والسويط على مقاعد الحكومة

جانب من النواب على مقاعد الوزراء

المطيري: على رئيس الحكومة أن يوفي بالعهود التي أطلقها بالمجلس السابق لمواجهة الاستجوابات

الكندري : ما يجري في الكويت أمر مخطط له 60 سنة من محاولة تجميد الدستور والعبث بمواده

السويط: إعلان 38 نائبا تأييد استجواب رئيس الوزراء سابقة برلمانية

جوهر: الحكومة لا تريد تمكين الناس من تطبيق الدستور بأن الأمة مصدر السلطات

العتيبي: تحالف الرئيسين لن يثني النواب عن مواقفهم ودفاعهم عن الدستور

بوصليب : مستعدون للعودة للشارع مرة أخرى حتى يقول الشعب الكويتي كلمته